مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٣: ٢٠١٩.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(27), No.(3): 2019.

"Al -Rawd Al -Nadir Fi Aerfyat Al-Ealam Ela Al-Dhamir" By Sayyid Muhsin ibn Muhammad Al-Ghuraifi Al-Bahrani(14 century)

Mostafa Sabah Al –Janabi
The Center of the Ornament / The Holy Abbasid Threshold
Mustafasabah527@gmail.com

Submission date: 12/7/2018 **Acceptance date**: 29/8/2018 **Publication date**: 27/6 /2019

Abstract

It is clear to the people of science and knowledge,The great importance of Codicology؛ because its the basis on

which our manuscript heritage is based on the presentation of works and books to the light, to form a nucleus from which students of science and knowledge in their works.

In our Arabic heritage, the linguistic axis is full of a large number of scientists who filled the world with their scientific results. Among these is the book " Al -Rawd Al -Nadir Fi Aerfyat Al-Ealam Ela Al-Dhamir)," It is a manuscript of Sayyid Muhsin ibn Muhammad Al-Ghuraifi Al-Bahrani, a scholar from the fourteenth century AH, in which he discussed the views of senior grammarians Considering that the consciousness of (Pronoun) on(Noun)is a term not supported by a linguistic guide can be relied upon؛He responds to them with evidence that he sees, and thus tends to turn who makes the (Noun) The best.

The research is divided into two chapters: Chapter One: Author's translation, subject of the book, description of the copy, verification of the book's name, title, title and date of authorship. The second chapter: descriptive study of the book. Using the whole descriptive and analytical approach as an excuse in this research.

Keywords: Mohsen Al-Bahrani, Pronoun, Noun.

(الرَّوْضُ النَّضير فِيْ أَعْرَفِيَّةِ العَلَمِ عَلَى الضَّمِير)
للسَّيِّدِ مُحْسِنِ بنِ محمَّدٍ الغُرَيْفِيِّ البَحْرَانِيِّ (ق١٤)

مصطفى صباح الجنابيّ
مركز العلامة الحلي/ العتبة العباسية المقدسة

الخلاصة

لا يخفى على أهل العلم والمعرفة ما للتحقيق من أهميَّة بالغة؛ فهو الحجر الأساس الذي يرتكز عليه تراثنا المخطوط لإبراز المؤلَّفات والمصنَّفات إلى عالم النور، حتَّى تكون نواةً ينطلق منها طلبة العلم وقُصَّاد المعرفة، وفي تراثنا العربيّ يزخر الجانب اللغويّ بعددٍ غير قليل من العلماء الذين ملؤوا الدنيا بنتاجاتهم العلميَّة، ومن هذه النتاجات كتاب (الروض النضير في أعرفيَّة العَلَم على الضمير)، للسيِّد محسن بن محمَّد الغريفيّ البحرانيّ، أحد أعلام أوائل القرن الرابع عشر الهجريّ، الذي ناقش فيه آراء كبار النحويِّين، إذ يرى أنَّ أعرفيَّة الضمير على العَلَم مجرَّد اصطلاح لم يسنده دليلٌ لغويّ يمكن الركون إليه، ويردُّ عليهم بالأدلَّة التي يرتئيها هو، وبذلك ينحو منحى من يجعل العَلَم أعرف المعارف.

يقسم البحث على فصلين: يتناول الفصل الأوَّل: ترجمة المؤلِّف، موضوع الكتاب، وصف النسخة الخطيَّة، التحقّق من اسم الكتاب ومقدِّمته ونسبته وتاريخ تأليفه. أمَّا الفصل الثاني: فيتناول دراسة وصفيَّة للكتاب. مستخدمين بذلك كلّه المنهج الوصفيّ والتحليليّ ذريعة لهذا البحث.

الكلمات الدالة: محسن البحرانيّ، الضمير، العلَم.

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

١ – مقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمَّدٍ النبيّ وآله الطيِّبين الطاهرين المعصومين، أمَّا بعد..

فـــ(الروض النضير في أعرفيَّة العلم على الضمير)* كتابٌ للسيِّد محسن بن محمَّد البحرانيّ أحد أعلام القرن الرابع عشر الهجريّ، اشتمل موضوعه على مراتب المعارف،باحثَ فيه المؤلِّف كبار النحويِّين، مخلصًا إلى أنَّ العلم أعرف المعارف وأظهرها.

لم يذكره أحدٌ من مفهرسي النسخ الخطيَّة سوى العلَّامة الطهرانيّ (رحمه الله)، فقد أشار عند وصفه النسخة بأنَّها يتيمة لا ثانية لها، وهي بخطِّ المؤلِّف الذي امتاز بالجمال والأَلق، وقد ازدانت بإنهائه الموجود في آخر النسخة، لكنَّه وهَمَ في مواضع عدّة، وهي: اسم الكتاب، ومقدِّمته، ونسبته إلى المؤلِّف، وتاريخ تأليفه، وسيأتي الحديث عنها وتصويبها بشكلٍ مفصَّل. أمَّا الغرض من العمل فقد كان لأسباب عدّة منها: مكانة النسخ الخطيَّة في الدراسات الإنسانيَّة، لاسيَّما علوم اللغة العربيّة، وتصحيح ما وهمَ به العلَّامة الطهرانيّ في فهرسة هذه النسخة الخطيَّة القيّمة، وإلقاء الضوء على هذا المؤلِّف والمؤلَّف في ضوء دراستهما وبيان قيمة المؤلِّف النحويَّة بيد أنَّه باحث كبار النحويّين في ضوء مصنَّفاتهم وآرائهم في زمن استوى النحو فيه ونضج. أمَّا الدراسات المقاربة للموضوع فلم نعثر على دراسات سابقة في هذه الموضوع – مراتب المعارف–، وكلّ من تطرَّق له سار على خُطى القدماء من دون استدلال أو مباحثة، ولعلَّ دراسة هذا الموضوع مستقلًّا بكرٌ لهذا المؤلِّف كما أشار في مقدِّمة كتابه.

أمَّا المشاكل التي واجهت الباحث هي صعوبة ضبط النصّ كون النسخة واحدة لا ثانية لها فعند وقوع الاشتباه في كلمة أو عبارة لا توجد نسخة أخرى لفكّ هذا الاشتباه أو اللبس، ومن الصعوبات أيضًا في استقراء النصّ هو أسلوب المؤلِّف الذي كان ميّالًا به إلى الأصوليّين والمناطقة خاصَّة في إثبات استدلالاته.

يقسم البحث على فصلين: تناولت في الفصل الأوَّل ترجمة المؤلِّف، وكذلك التعريف بموضوع الكتاب، ووصف النسخة الخطيَّة وصفًا دقيقًا شاملًا؛ لكي يكون هناك تصوّر لدى القارئ عن المؤلِّف والمؤلَّف. بعد ذلك عملتُ على التحقّق من اسم الكتاب ومقدِّمته ونسبته وتاريخ تأليفه؛ لتصحيح ما وهمَ فيه العلَّامة الطهرانيّ في ضوء المباحثة مع المحقّق السيِّد علاء الموسويّ الدمشقيِّ ــ أدام الله توفيقه ـــ،أمَّا الفصل الثاني فقد تناولت فيه دراسةً وصفيَّة شاملة للكتاب، وفي نهاية البحث عمدت إلى ذكر أهمّ النتائج التي توصَّل إليها البحث.

٢ – الفصل الأوَّل

٢–١: ترجمة المؤلِّف:

«السيِّد محسن بن محمَّد بن عليّ بن إسماعيل بن عليّ بن محمَّد الغياث بن عليّ المشعل الموسويّ الغريفيّ، عالمٌ فاضل، توفِّي ودُفن في حجرة الزاوية بين الجنوب والمغرب من الصحن المرتضويّ، وهو والد السيِّد محمَّد عليّ المولود سنة ١٣٠٤هـــ في النجف، الذي دُفن مع والده بعده. وله ولد آخر وهو العالم الفاضل السيِّد جواد والد السيِّد محيي الدين ونزيل بغداد في محلِّ الشواكة» [١، ١٧/ ١٣٠]، وفي ضوء تتبّع المصادر لم نحصل على ترجمة للمؤلِّف سوى ما ذكره الطهرانيّ – رحمه الله – هنا في الطبقات.

*. سيكتمل تحقيقي للمخطوط بتوفيق الله تعالى في القريب العاجل.

٢-٢: موضوع الكتاب:

أمَّا موضوعُ الكتاب فهو بحثٌ حول ما يذهب إليه أغلبُ النحويِّين من أنَّ الضمير أعرف المعارف، وهذا الموضوع هو محلُّ خلافٍ بين البصريِّين والكوفيِّين وغيرهم، فقد ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى أنَّ أعرف المعارف الاسم المضمر؛ لأنَّه لا يُضْمَرُ إلَّا وقد عُرِّف؛ ولهذا لا يفتقر إلى أنْ يوصف كغيره من المعارف، ثمَّ الاسم العلَم؛ لأنَّ الأصل فيه أنْ يوضع على شيء لا يقع على غيره من نوعه، ثمَّ الاسم المبهم؛ لأنَّه يُعرف بالعين وبالقلب، ثمَّ ما عرف بالألف واللَّام؛ لأنَّه يُعرف بالقلب فقط، ثمَّ ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأنَّ تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه.

وذهب أبو بكر بن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) إلى أنَّ أعرف المعارف هو الاسم المبهم، ثمَّ المضمر، ثمَّ العلم، ثمَّ ما فيه الألف واللَّام، ثمَّ ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف.

وذهب أبو سعيد السيرافيّ (ت ٣٨٥هـ) إلى أنَّ أعرف المعارف هو الاسم العلم، ثمَّ المضمر، ثمَّ المبهم، ثمَّ ما عُرِّف بالألف واللَّام، ثمَّ ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف.

أمَّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنَّ الاسم المبهم أعرف المعارف، وعلَّلوا أعرفيَّته على العلم كون الاسم المبهم يُعرف بشيئين: بالعين وبالقلب، وأمَّا الاسم العلم فلا يُعرف إلَّا بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف ممَّا يُعرف بواحد.

وعرَّج على هذا الخلاف ابن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)[٥٨١/٢،١]، مكتفيًا بنقل الآراء غير مرجّحٍ أحدًا على الآخر، وحذا حذوه كلٌّ من ذكر مراتب المعارف.

أمَّا مصنِّف هذا الكتاب فلم يكتفِ بنقل الآراء ومناقشتها فحسب، بل يرى أنَّ أعرفيَّة الضمير على العلَم مجرَّد اصطلاح لم يسنده دليلٌ لغويّ يمكن الركون إليه، ويذكر آراء كبار النحويِّين كابن مالك، صاحب الألفيَّة (ت ٦٧٢هـ)، والتفتازانيّ، مسعود بن عمر بن عبد الله (ت ٧٩٢هـ)، والرضيّ الأستراباديّ، صَاحب شرح الكافية لِابن الحاجب (ق٧)، والشارح الجاميّ عبد الرحمن بن أحمد بن محمَّد(ت ٨٩٨هـ)، والعشماويّ، العلَّامة عبد الله ابن الشيخ العشماويّ (ق ١٠)، والعليميّ، (١٠٦١هـ) ياسين بن زين الدين، مباحثًا إيَّاهم ومستنهضًا في الردِّ عليهم بالأدلَّة التي يرتئيها هو في ضوء استقرائه لآراء النحويِّين والأصوليِّين والمناطقة، مخلصًا إلى أنَّ العلم أعرفُ المعارف وأجلاها.

٢-٣: وصف النسخة:

١. ذكرها الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ في ذريعته بما نصُّه: «الروض النضير في أعرفيَّة العلَم من الضمير: للسيِّد محسن بن السيِّد محمَّد البحرانيّ الحائريّ. أوَّله: (نحمدك يامن جعل علم النحو آلة يستعان بها على فهم باقي العلوم ..) .. والنسخة عند السيِّد مير عبَّاس ابن عليّ أكبر الحسينيّ القمصريّ الكاشانيّ الحائريّ»[٢٧٨/٣،١١]، هي نسخة وحيدة لا ثانية لها، وهي موجودة في مكتبة مجلس الشورى في إيران، لكنَّها لم تُذكر في فهرس المكتبة، ولا غيرها من الفهارس.
٢. عدد الصفحات: (٥٤ صفحة)، عدد الأسطر: (١٨ سطرًا) في الصفحة الواحدة.
٣. النسخة كُتبتْ بخطِّ المؤلِّف الذي امتاز بالجمال والأَلق، وقد ازدانت بإنهائه الموجود في آخر النسخة.
٤. ذكر المؤلِّف في نهاية النسخة خمسة أبيات من الشعر في مدح المؤلِّف والمؤلَّف والثناء عليهما، اشتملت على فضائل العِلم وحشدِ الهمم وكسب المطالب.

٢-٤: التحقُّق من اسم الكتاب ومقدِّمته ونسبته وتاريخ تأليفه.

تعتمد الدراسة في هذا الموضع على تصحيح ما ورد عن مفهرسِ هذه النسخة، فقد وهَم في مواطن عدَّة، وهي:

١. اسم الكتاب:

ذكره الطهرانيّ بعنوان: «الروض النضير في أعرفيَّة العَلَم من الضمير: للسيِّد محسن بن السيِّد محمَّد البحرانيّ الحائريّ»[٣، ٢٧٨/١١]، والصواب ما ذكره المؤلِّف بخطِّه وهو: (الروض النضير في أعرفيَّة العلم على الضمير)، كما سترى في مصوَّرة النسخة التي ذكر فيها المؤلِّف اسم الكتاب صريحًا واضحًا، ولعلَّ ما ذُكر في الذريعة هو تصحيف أو خطأ مطبعيّ، وليس بالضرورة أن يكون من سهو قلم المؤلِّف.

٢. مقدِّمة الكتاب:

ذكر الطهرانيّ أنَّ أوّلها: «بحمدك يامَن جعل علم النحو آلة يستعان بها على فهم باقي العلوم»، والصواب: «نحمدك يامَن جعل علم النحو ..». ولعلَّه تصحيف وقع به عند قراءته النسخة أو خطأ مطبعيّ لم يُلحَظ، مع أنَّ النسخة واضحة وضوح الشمس في رائعة النهار. وإليك مصوَّرة الورقة الأولى من الكتاب التي يذكر فيها المؤلِّفُ اسمَ الكتاب ومقدِّمته بنحوٍ لا يشوبه اللَّبس والخلط.

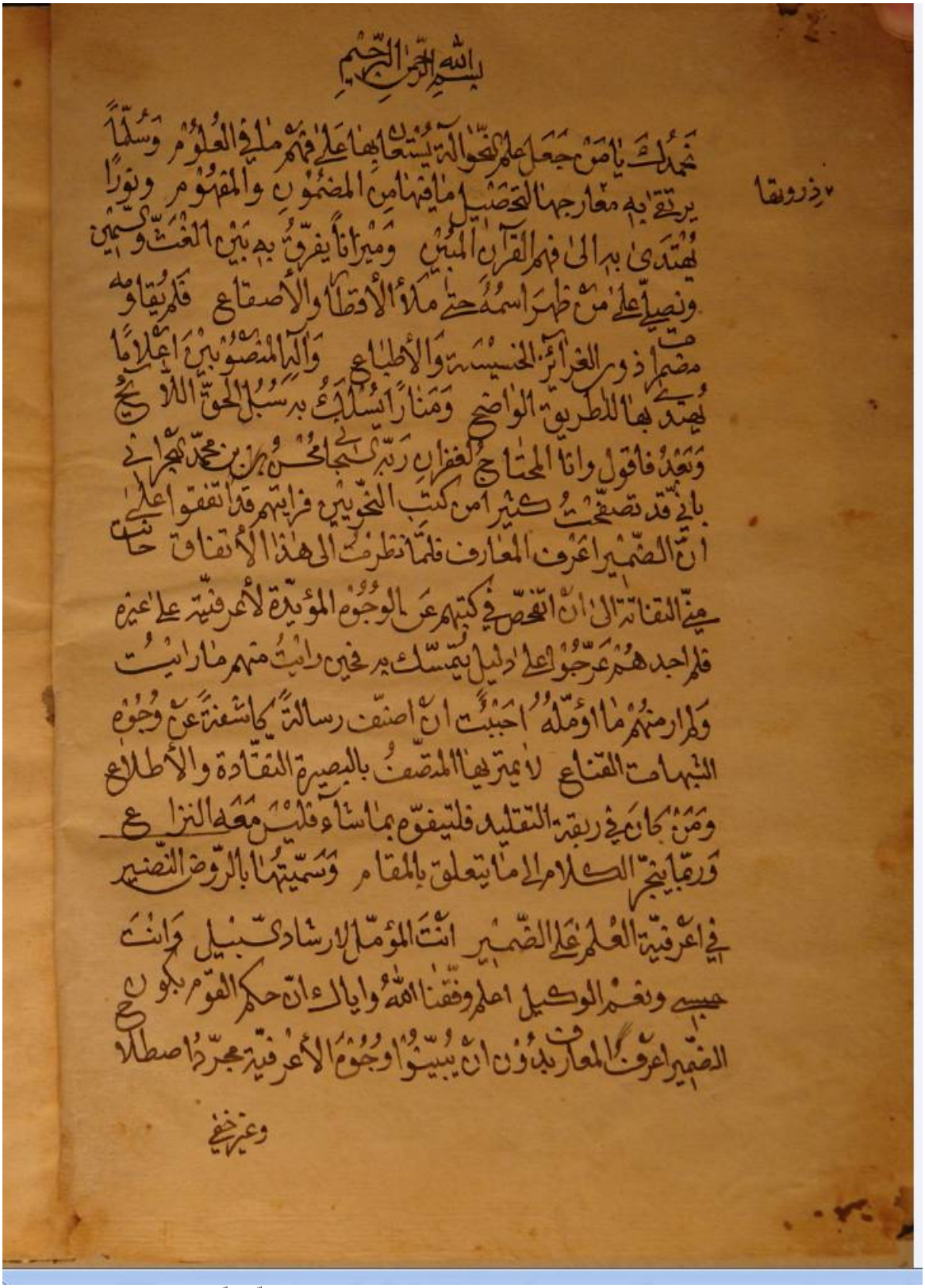

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الأولى من النسخة، يظهر فيها اسم الكتاب ومقدّمته بخطِّ مؤلِّفه

٣. نسبة الكتاب لمؤلِّفه:

نسبه الطهرانيّ في الذريعة إلى (السيِّد محسن بن السيِّد محمَّد البحرانيّ الحائريّ)، ولا نعلم من هو بالتحديد؟ هل هو (السيِّد محسن بن السيِّد عبد الله بن محمَّد بن إبراهيم البحرانيّ البوشهريّ الحائريّ) أو (السيِّد محسن بن محمَّد بن عليّ بن إسماعيل بن عليّ بن محمَّد الغياث ابن عليّ المشعل الموسويّ الغريفيّ البحرانيّ)؟

وفي ضوء القرائن التي ذكرها الشيخ يتبيّن لنا أنَّه قصد (السيِّد محسن بن عبد الله البوشهريّ البحرانيّ الحائريّ)، ودليل ذلك ما يلي:

١. ذكر العلَّامة الطهرانيّ في نسب المؤلِّف: (الحائريّ)، وهذا اللَّقب إنَّما يدلُّ على (السيِّد محسن بن عبد الله)؛ لكونه دُفِن في الحائر الحسينيّ، أمَّا (محسن بن محمَّد) فلا يُقال له: (حائريّ)، وإنَّما (بحرانيّ) فقط، بحسب ترجمته التي سنذكرها.

٢. ذكر عند ذكره الكتاب: أنَّ للمؤلِّف ولدًا سَميّ جدِّه، إذ قال: «الروض النضير في أعرفيّة العلم من الضمير: للسيِّد محسن بن السيِّد محمَّد البحرانيّ الحائريّ .. وولده السيِّد محمَّد سَميّ جدّه توفّي ١٣٥٥هـ كما ذكرتُه في النقباء مع نسبه وبعض ما يتعلق به»[٣، ٢٧٨/١١]، وهذا الولد (محمَّد) هو ابن (السيِّد محسن بن عبد الله) بحسب ترجمة الشيخ له في الطبقات، إذ قال: «هو السيِّد محمَّد بن السيِّد محسن الموسويّ [البهبهانيّ] البوشهريّ البحرانيّ الحائريّ، المتوفّى بها ليلة الجمعة ثاني ذي القعدة ١٣٥٥هـ، عالمٌ جليلٌ معمَّر، ينتهي نسبه إلى السيِّد عبد الله البلاديّ ابن عتيق الحسين كما وجدته بخطِّه هكذا: (السيِّد محمَّد بن السيِّد عبد الله بن السيِّد محمَّد بن السيِّد إبراهيم بن السيِّد هاشم بن السيِّد ناصر بن السيِّد هاشم بن السيِّد عبد الله البلاديّ ابن عتيق الحسين بن السيِّد حسين الغريفيّ)، وذكر في (الغيث الزائد) أنَّه عقِب السيِّد إبراهيم بن السيِّد هاشم بن السيِّد عبد الرضا بن السيِّد هاشم بن السيِّد عبد الله البلاديّ المذكور. وله رسالة عمليّة اسمها: هديَّة العباد في الطهارة والصلاة، ومناسك الحجِّ، ورسالة في الأيمان والإسلام، واللؤلؤة العالية في ردِّ الفرقة الغالية، والفصول البهيَّة في أحوال الحجج الزكيَّة الرضيَّة، وعدَّة العباد في تقريب زاد المعاد، وتذكرة المصائب في تسع وتسعين مجلسًا، فرغ منه سنة ١٣٤١هـ، وله الإجازة من والده السيِّد محسن[١، ١٢٦/١٧].

٣. ذكر محقِّق طبقات أعلام الشيعة في تعليقته على ترجمة (السيِّد محسن بن عبد الله البحرانيّ البوشهريّ الحائريّ) ما نصُّه: «ترجمه المؤلِّف [الطهرانيّ] مرَّة في النقباء، وأخرى في الكرام البررة[١، ٢٩٦/١٣.]، فمزجنا الترجمتين. وللمترجم له تصانيف قيِّمة، منها: الروض النضير في أعرفيَّة العلم على الضمير، رسالة عمليَّة، مناسك الحجِّ، تقريرات مشايخه»[١، ١٢٦/١٧.]. فهو ينسب الكتاب إليه.

فالطهرانيّ عنى بـ (محسن بن محمَّد البحرانيّ): (محسن بن عبد الله بن محمَّد البحرانيّ الحائريّ البوشهريّ)، وكذلك محقِّق الكتاب فقد أكَّد بأنَّه للسيِّد (محسن بن عبد الله البحرانيّ الحائريّ).

أقول: في هذا الكلام فيه مجانبة للصواب، ووهمٌ كبير لم ينتبه إليه الشيخ الطهرانيّ وكذلك محقِّق الطبقات، وذلك لأنَّ وفاة السيِّد محسن بن عبد الله البحرانيّ البوشهريّ الحائريّ١٣٠٦هـ، كما صرَّح به الطهرانيّ عند ترجمته في الطبقات إذ قال: «السيِّد محسن البوشهريّ البحرانيّ (١٢٠٤ –١٣٠٦)، هو السيِّد محسن بن السيِّد عبد الله بن محمَّد بن إبراهيم بن هاشم بن ناصر بن هاشم بن السيِّد عبدالله البلاديّ ابن عتيق الحسين بن السيِّد حسين الموسويّ الغريفيّ [البهبهاني] البوشهريّ البحرانيّ الحائريّ، عالم جليل، أمُّه زينب بنت العلّامة ميرزا مهديّ الشهرستانيّ. وهو والد السيِّد محمَّد البحرانيّ الحائريّ

المعاصر. كانت ولادته سنة ١٢٠٤هـ. وتتلمذ على شريف العلماء المازندرانيّ، والشيخ خلف بن عسكر الحائريّ، والسيِّد محمّد عليّ المرعشيّ الشهرستانيّ، والشيخ محمَّد حسين صاحب (الفصول). كان صهر الشيخ خلف بن عسكر على بنته وأيضًا قد صاهر السيِّد حسن بن السيِّد المجاهد الطباطبائيّ على بنته، وخلَّف السيِّد محمَّد البحرانيّ. توفِّي بالحائر الشريف في سادس رجب سنة ١٣٠٦هـ، ودفن في رواق السيّد إبراهيم المجاب. وقام مقامه ولده السيّد محمَّد المتوفّى سنة ١٣٥٥هـ...»[١، ١٧/ ١٢٦]، وسنة تأليف الكتاب: ١٣٣٠هـ، أي بعد موت المؤلِّف بـ (٢٤ سنة)، وهذا منافٍ للواقع.

وفي ضوء القرائن التي ذكرناها يتبيّن أنَّ الكتاب للسيِّد (محسن بن محمّد البحرانيّ ق١٤)، ذكر الشيخ ترجمته في الطبقات بما نصُّه: «السيِّد محسن بن محمَّد بن عليّ بن إسماعيل بن عليّ بن محمَّد الغياث ابن عليّ المشعل الموسويّ الغريفيّ، عالمٌ فاضلٌ، توفِّي ودُفن في حجرة الزاوية بين الجنوب والمغرب من الصحن المرتضويّ، وهو والد السيِّد محمَّد عليّ المولود سنة ١٣٠٤هـ في النجف .. الذي دُفن مع والده بعده. وله ولد آخر: الفاضل العالم السيِّد جواد والد السيِّد محيي الدين ونزيل بغداد في محلِّ الشوَّاكة»[١٧،١/١٣٠].

وبهذا يتمُّ تصحيح اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلِّفه بحسب الأدلَّة والقرائن التي توصّلنا إليها.

تاريخ التأليف:

قال الطهرانيّ عند ذكره تاريخ تأليف النسخة ما نصُّه:«فرغ منه في تاسع شوَّال ١٣٢١هـ»[٢٧٨/٣،١١].

أقول: في هذا التاريخ مجانبةٌ للصواب، فقد ذكر المصنِّفُ في آخر النسخة تاريخ فراغه منها بما نصُّه: «.. وبهذه المسألة ختمنا رسالتنا ليكون ختامها مسك، والحمد لله على التوفيق لإتمامها في الساعة السابعة، من الليلة السابعة، من العشر الأواخر من الشهر التاسع، من العام العاشر بعد العشرين، من المائة الرابعة من الألف الثانية من هجرته ــ صلَّى الله عليه وآله ــ بقلم مصنِّفها الفقير لله والجاني محسن بن محمّد البحرانيّ، سامحه الله تعالى وعفا عنه ووالديه والمؤمنين والمؤمنات». وإليك تفصيل ما ذكر:

الساعة السابعة من الليلة السابعة من العشر الأواخر: (٢٧).

من الشهر التاسع: (رمضان).

من العام العاشر بعد العشرين: (٣٠).

من المائة الرابعة من الألف الثانية: (١٣٠٠).

فيكون التاريخ: الساعة السابعة، ٢٧/ رمضان/ ١٣٣٠هـ.

ولو قال أحدهم أنَّ الطهرانيّ قرأ التاريخ بطريقة أخرى مع تصحيف كلمة (السابعة) إلى (التاسعة) فظهر عنده هذا التاريخ، فمثلًا لو قرأ:

الليلة التاسعة من العشر الأواخر من الشهر: (٩)

التاسع من العاشر: (شوال).

بعد العشرين: (٢١).

من المائة الرابعة بعد الألف الثانية: (١٣٠٠هـ).

سيكون التاريخ: ٩/ شوال/ ١٣٢١هـ.

لقلنا هذا الاستظهار أيضًا فيه مجانبة للصواب؛ لأسبابٍ عدَّة، منها:

١. إنَّ الشيخ الطهرانيّ من كبار المحدِّثين والمفهرسين الذين حفظوا التراث الشيعيّ وبشكلٍ يتسم بالدقَّة والمعرفة، فهو أشهر من نارٍ على علم، ولا يمكن أن تفوته مثل هذه الألغاز في التواريخ؛ لأنَّه صاحبُ باعٍ طويل في هذا المجال.
٢. إنَّ نسخة الكتاب يتيمة لا ثانية لها، وهي بخطِّ المصنِّف، وواضحة جدًا، فلا تحتمل التصحيف والقراءة المغلوطة.

ففي ضوء ذلك نرى أنَّ الأمر لا يتجاوز الوهم وسهو القلم أو الخطأ المطبعيّ، فلعلَّ الشيخ الطهرانيّ في أثناء فهرسته لهذه النسخة وكتابة تاريخ تأليفها وقع نظره على مخطوطٍ آخر، وذكر تاريخًا غير هذا التاريخ، أو ربَّما نقلوا له هذه المعلومات ولم يشاهد النسخة بنفسه، فكتبها مغلوطة كما وصلت إليه، والله العالم.

وإليك مصوَّرة إنهاء المؤلِّف؛ ليتَّضح لك تاريخ التأليف بشكل واضحٍ ودقيق.

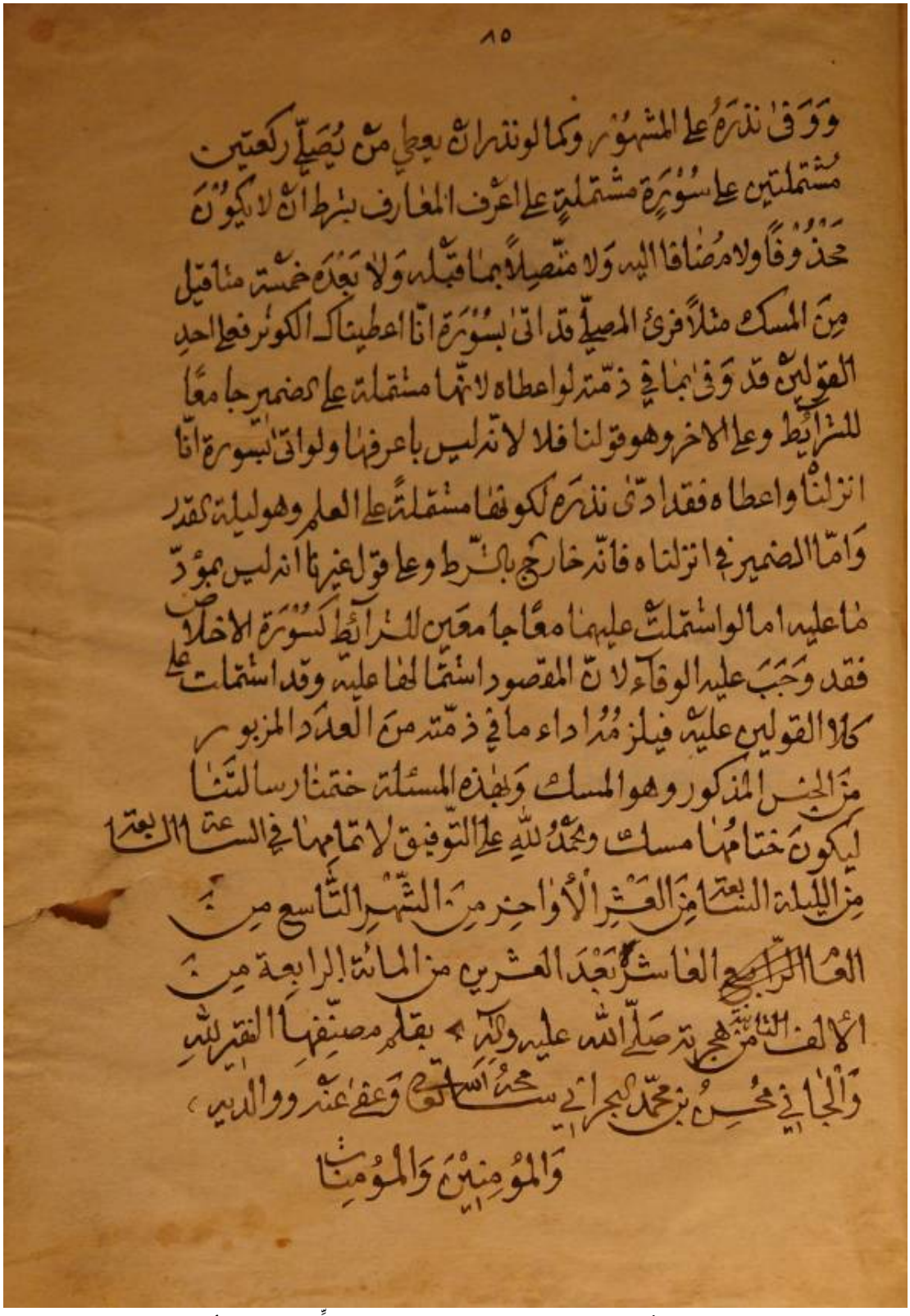
٨٥

ووفى نذره على المشهور وكما لو نذر ان يعطي من يصلي ركعتين
مشتملتين على سورة مشتملة على اعرف المعارف بشرط ان لا يكون
محذوفا ولا مضافا اليه ولا متصلا بما قبله ولا بعده خمسة مثاقيل
من المسك مثلا فرئي المصلي قد اتى بسورة انا اعطيناك الكوثر فعلى احد
القولين قد وفى بما في ذمته لو اعطاه لانها مشتملة على ضمير جامعا
للشرائط وعلى الاخر وهو قولنا فلا لانه ليس باعرفها ولو اتى بسورة انا
انزلناه واعطاه فقد ادى نذره لكونها مشتملة على العلم وهو ليلة القدر
واما الضمير في انزلناه فانه خارج بالشرط وعلى قول غيرنا انه ليس بموجود
ما عليه اما لو اشتملت عليهما معا جامعين للشرائط كسورة الاخلاص
فقد وجب عليه الوفاء لان المقصود استيفاء ما عليه وقد استوفت على
كلا القولين عليه فيلزم مراداء ما في ذمته من العدد المزبور
من الجنس المذكور وهو المسك وبهذه المسئلة ختمنا رسالتنا
ليكون ختامها مسك ومحمد لله على التوفيق لاتمامها في السبعة
من الليلة السابعة من العشر الاواخر من الشهر التاسع من
العام الرابع عشر بعد العشرين من المائة الرابعة من
الالف الثامنة من هجرة صلى الله عليه وآله بقلم مصنفها الفقير الى الله
والجاني محسن بن محمد البحراني عامله الله بلطفه وعفى عنه ووالديه
والمؤمنين والمؤمنات

الورقة الأخيرة من النسخة، يظهر فيها إنهاء المؤلِّف وتاريخ تأليفه.

٣- الفصل الثاني/ دراسة وصفيَّة للكتاب

قامت الدراسة في هذا الفصل على بيان أهمّ المفاصل التي تناولها المؤلِّف في ضوء مباحثته مع ابن مالك، والتفتازانيّ، والرضيّ، والمحقِّق الجاميّ، وغيرهم، وطرح الإشكالات التي آخذ بها النحاة، والآراء التي اعتمدها، وكيف يرى أنَّ أعرفيّة الضمير على العلم مجرَّد اصطلاح لم يسنده دليلٌ لغويّ يمكن الركون إليه، والأدلّة التي استند إليها في آرائه.

من الواضح أنَّه بمجرَّد الالتفات إلى عنوان الرسالة تعرف أنَّ موضوعها هو بيان الخلل في اتّفاق النحويِّين – في الجملة – على أنَّ الضمير مطلقًا هو أعرف المعارف.

وقد اعتمد المصنِّف– في بيان هذا الخلل، ثمَّ بيان الصحيح في نظره، وهو كون العلَم هو الأعرف – على دعويَين:

إحداهما: كونه مجرَّد اصطلاحٍ عارٍ من الدليل.

وثانيهما: كونهُ من باب التقليد.

فالدعوى الأولى ليست إجماعيَّةً، وإنَّما هي عبارة عن قضيَّةٍ مشهوريّةٍ لا أصل لها، ولا دليل عليها، والثانية ممّا لا كلام له فيها؛ لوضوح بطلانها.

وقبل أن يشرع في بيان الأدلّة على ما ادَّعاه، نبَّه على بعض غلطات النحويِّين ـــ في نظره ـــ التي وصفها بـــ(ما يضيق عن الإحاطة بها؛ لكثرتها نطاق البيان)، فاختار بيان غلطهم في جعْلهم تعريف الحرف بأنَّه: «ما دلَّ على معنىً في غيره ولم يقترن بزمن»[٤، ١/٥٤]،[٥، ١٤٣]، [٦، ٣٧٩]، مشتملاً أمرين فاسدين:

الأوَّل: اشتماله على قيدٍ زائدٍ غير مُحتاجٍ إليه، وهو عدم الاقتران بأحد الأزمنة؛ لبداهة أنَّ الحرف لا علاقة له بالاقتران كي يُحترز عنه بعدمه.

الثاني: فساد التعريف بسبب عدم ما نعيَّته؛ لدخول غير الحرف فيه، ممَّا لا خلاف في كونهِ من الأسماء؛ لاحتياجها لمتعلَّقاتها عند الاستعمال وفاقاً لما اشترطهُ الواضع، فخرج حد الحرف من كونه جامعًا مانعًا.

ثمَّ تأمَّلَ فيما ذكروه من أنَّ الحرف لا يدلُّ إلّا على معنىً في غيره، بل سعى إلى إثبات أنَّه كما يدلُّ على معنًى في غيره فكذلك يدلُّ على معنًى في نفسه، لسببين:

١- إنَّ المفهوم من قولهم: «ما يدلُّ على معنى في غيره» لا يمنع من كونه دالّاً على معنى في نفسه.

٢- عدم وجود ما يمنع من دلالة لفظٍ على معنى في نفسه بنفسه، وعلى معنى في غيره، كاسم الشرط والاستفهام.

ومثَّل لذلك بحروف المضارعة والحرف (نعم)، مضافًا إلى توقُّف هذا الحكم على الوضع والاستعمال، وكلاهما مرفوض.

وبهذا يبطل حدُّ الحرف، فيبطل حدُّ الاسم كذلك؛ لخروج بعض أفراده عنه، وإنَّ أيَّ محاولة للجواب مدفوعة؛ لاستلزامها وجود قسم رابع للكلمة، وهو ممّا لا يقول به سوى من لا يُعتدّ بقوله؛ هذه الأقسام مُجْمَعٌ عليها عند النحاة، وحقّ القول بذلك، وسطّره في كتابه سيبويه، والناس بعده غير منكرين ذلك [٧، ١/ ١٢].

واختار في نهاية المطاف تعريف الحريريّ (ت ٥١٦هـــ) للحرف بأنَّه: «ما ليست له علامة»[٨، ٦]. فتأمَّل.

والسبب في تركيزه على هذا الغلط – في نظره – من بين غلطات النحويِّين، أمران:

١- ابتناء جلِّ مطالب رسالتهِ على هذا البحث فيما يأتي من مناقشته لابن مالك.
٢- فائدة هذا البحث في الحصول على طريقٍ من طرق الاستدلال على مُدَّعاه من أعرفيّة العلم على الضمير؛ لدخول الضمير في حدِّ الحرف.

وفي البحث مع ابن مالك أبدى تعجُّبهُ من حُكمه بأعرفيّة الضمير مطلقًا على غيره من المعارف، على الرغم من قوله في ألفيّتهِ عند تعريفه العلم بأنَّه:

«اسمٌ يُعيِّن المسمّى مطلقًا علمُهُ كجعفر وخرنقا»[٤،١٤].

فادَّعى وضوح التناقض بين الحكم بأعرفيّة الضمير مطلقًا، وبين قيد (مطلقًا) في تعريف العلم، والنقيضان لا يجتمعان.

ثمَّ شرع في الاستدلال على بطلان الحُكم بأعرفيّة الضمير بالأدلّة الآتية:

١- إنَّ العَلَم مطلقٌ والضمير مقيَّد، والمطلق أشرف من المقيَّد؛ لأنَّه الأصل، والأصل أشرف من الفرع.

وقبل أن يُبيِّن الدليل الثاني أثار سؤالًا حاصلهُ: أنَّ دعوى أعرفيَّة الضمير إنَّما هي في خصوص ضميري المتكلِّم والمخاطب، لا في مطلق الضمير؟

وأجاب عنه – بعد اتِّهام السائل بالتعصُّب والتعسُّف – بأنَّه لا دليل على هذا التخصيص، وأنَّ (اللام) الداخلة على الضمير في قولهم: «الضمير أعرف المعارف» للاستغراق، وأنَّ الأصل في الألفاظ أنْ تُحمل على ظواهرها وإطلاقاتها، وأنَّ هذا الأصل لا يُخالَف إلَّا بدليل.

وأيَّد جوابهُ بعبارات (قطر الندى) و(التوضيح)، وتوجيه عبارة ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) في كافيتهِ وشارح كلماتهِ (الجامي) بما يخدم رأيه، فكان حاصل ما ذكرهُ يتلخَّص فيما يلي:

أوَّلًا: أنَّ الجاميّ عبَّر عن الغائب بأنَّه (أدوَن) من المتكلِّم والمخاطب، ممّا يدلُّ على أنَّ الأعرفيّة مختصّة بالأخيرَين.

وأجاب عنه بأنَّه لو عبَّر بـ(الأسفل) لكان تخصيص الأعرفيّة بالمتكلِّم والمخاطب تامًّا، لكنَّه عبَّر بـ(الأدون) ممّا يعني مجرَّد قرب ضمير الغائب من أخويه في الأعرفيّة، أي أنَّه أقرب إليهما من العلم في الأعرفيّة، فتكون الضمائر الثلاثة جميعًا أعرف من بقيّة المعارف في نظرهم، وتبطل دعوى التخصيص.

ثانيًا: إنَّ الجاميّ جعل عدم الالتباس في ضمير المتكلِّم هو العلّة في كونهِ أعرف، بخلاف المخاطب فإنَّه يجوز أن يلتبس بآخر.

إلّا أنَّ المصنِّف منع الأوَّل، بل جوَّز حصول الالتباس فيه، بل ادَّعى أنَّ الالتباس قد يتعيَّن في بعض المواضع.

وسلَّم بالثاني، إلّا أنَّه قال: إنَّه لا يُجدي الخصم نفعًا، بل هو من جملة ما يستدلُّ به على بطلان ما اصطلحوا عليه.

وفي البحث مع ابن هشام عاد ليشنَّ هجومًا شرسًا على ما ذكرهُ في مبحث (أمْ)، بسبب تصريحهِ بأعرفيّة الضمير، وأطال فيه جدًّا، مع أنَّه لا ربط له بموضوع الرسالة، وأظنُّ أنَّ غرضهُ من وراء ذلك هو تكثير أخطاء خصومه؛ ليُسهِّل حمْل ما ذهبوا إليه من أعرفيّة الضمير على أنَّه واحد من هذه الأخطاء الكثيرة، على الرغم من أنَّه اعتذر بأنَّه لم يرَ أحدًا من القوم حام حول هذا المبحث، فأطنب في الكلام، قوله: (لِما فيه من كثرة الفوائد، وإنْ كان قد يُخيَّل للناظر أنَّه خارجٌ عن عنوان البحث، لكنْ عند التأمُّل التامّ ترى له اتصالًا بالموضوع)، فتأمَّل.

ثمَّ انتقل إلى بيان ما يعتقد أنَّهم توهّموه من أعرفيَّة ضمير المخاطب فذكر وجهًا واحدًا، هو: حصول الالتباس في ضمير المخاطب، وهو من الوجوه التي تؤدّي إلى تسافل الكلمة عن غيرها في الرتبة، وذكر كذلك أمثلة كثيرة.

وكعادته في الاسترسال في تكثير المطالب التي يتصوَّر خطأهم فيها ليسهّل نسبة الخطأ إليهم تعرَّض لتذنيب صاحب المطوَّل المحقّق التفتازانيّ في باب الفصل والوصل، وأشار إلى الاستزادة في هذا الباب إلى حاشيته على المطوَّل.

ثمَّ عاد مرَّة أخرى للاستدلال على أعرفيَّة ضمير الغائب، بقوله: (وإن كان ما تقدَّم كافٍ للخصم، لكن عند المنصف فمن ذا نفينا البأس) على حدّ تعبيره، فذكر طرقًا لذلك:

١. دخوله في حدّ الحرف.
٢. احتياجه إلى القيد.
٣. أن يكون المعود عليه معقولًا في الذهن، وإلَّا فلا فائدة.
٤. احتياج فهم المراد منه إلى تأمّل ودقّة نظر حتّى لو كان معقولًا.
٥. عدّه في المجمل، المحتاج إلى تبيين.
٦. التنكير، وذكر أمثلة على حالات تنكير الضمير الغائب، ثمَّ أثار إشكالًا، حاصله: أنَّ التنكير في جانب الضمير ليس مختصًّا به، فكما يحصل في الضمير كذلك يحصل في العلم، وذكر المستشكل مجموعة من الأبيات والشواهد على ذلك.

وأجاب عنه بعدم مطابقة هذا الكلام للمقام؛ لأنَّ لازمه دعوى المساواة في المنزلة والرتبة، وليس نزاعه مع القوم في رفع التساوي، إذ لا قائل به، بل النزاع في ما زعموه، وقد أثبت بطلانه – على حدّ تعبيره –.

وحاول بعد ذلك توجيه الأبيات التي أوردها المستشكل بما يخدم مدَّعاه، وبما أنَّ رابع الأبيات (علا زيدُنا يوم القنا رأسَ زيدكم) قد تضمّن إضافة العلم، شرع في بيانه أنَّ هذه الإضافة ليست مخرجة للعلم عن العلميَّة، فإنَّه بسبب وقوع الاشتراك في العلم بسبب تعدد الوضع قد يحصل فيه إجمالٌ في الجملة، فاحتيج أيضًا إلى تحديد المراد منه فأضيف، فيبقى العلم على علميَّته قبل الإضافة وبعدها، فلم يبقَ لقول النحاة: «إنَّ الأعلام لا تُضاف حتّى تُنكَّر»محلٌّ. [٦، ١/ ٣٠]، [١٠، ١/٣٠].

ثمَّ تطرَّق لتعليقة الرضيّ على تعريف ابن الحاجب للعلَم بأنَّه: «ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد»[١١، ٣/ ٢٤٥]،وأنَّها ظاهرةٌ في بقاء الأعلام على علميَّتها قبل الاشتراك وبعده.

ثمَّ عاد لصاحب الحاشية على التصريح ليثبت التناقض في كلامه، حيث اعتبر في تفاوت الأعرفيَّة في المعارف – زيادةً ونقصانًا – زيادة في الوضوح، ولم يعتبر هذا بالنسبة للعلم على الضميرين.

ثمَّ تعرَّض للجواب عن دعوى قيام الإجماع، وأنَّ خرقه لا يجوز، بوجهين:

الأوَّل: نفي إمكان حصول الإجماع والعلم به، لقضاء العادة بامتناع اتفاق النحويّين على مسألة من المسائل.

الثاني: لو سلَّمنا إمكان حصوله والعلم به، فلا نسلّم أنَّ رفضَ مثل هذا الإجماع ليس بجائز، فإنَّ كثيرًا من أجلَّاء النحويّين وأساطينهم نبذوه في كثير من المسائل، وذكر أمثلة كثيرة.

ثمَّ ذكر أنَّ دعوى أعرفيَّة العلم ليست من مخترعاته، بل سبقه إليها كثير من النحويِّين كأبن هشام في شذوره، إذ قال عنه: «أعرف الأنواع الستّة على الأصحّ». [١٢، ١/ ١٧٥]، وكقول الزمخشريّ في تقسيم المعرفة: «والمعرفة: ما دلَّ على شيء بعينه، وهي على خمسة أضرب: العلم، والمضمر، والمبهم»[١٣،

٢٢]، إذ يظهر من تقديمه العلَم أنَّه الأعرف، كما هو قاعدة المصنِّفين، يقدّمون الأشرف فالأشرف، وقول ابن الحاجب: «وأعرفها المضمر المتكلّم ثمَّ المخاطب»[١١، ١/ ١٢٥٨]، فقد شرحها الرضيّ بقوله: «أي أعرف المعارف»[١١، ١/ ١٢٥٨]، والقزوينيّ في تعريف المسند إليه: «وأمَّا تعريفه فبالإضمار.. وبالعلميَّة»[١٤، ٦٩] وآية ذلك قول المحقّق التفتازانيّ: «وقدّم المضمر؛ لكونه أعرف المعارف»[١٥، ١٨٩]، فكأنَّهم اصطلحوا على أنَّ المقدَّم على المعارف في بابها أعرفها.

ثمَّ خصَّ سيبويه وكتابه بتنبيهٍ مستقلّ على عبارة وصفها بأنَّها (تشمئز منها الأنفس)، وهي الحُكم بحرفيّة الضمير، اعتمادًا على تناسبهما في الوضع، قال: «هذا باب ما تكون فيه أنت، وأنا، ونحن، وهو، وهي، وهم، وهنَّ، وأنتنَّ، وهما، وأنتما، وأنتم، وصفًا»[٧، ٢/٣٨٥]، ولا شاهدَ له في هذا القول، إنَّما يستنكر قوله بعده بلا فصل: «اعلم أنَّ الحروف كلَّها تكون وصفًا للمجرور والمرفوع والمنصوب للمضمرين وذلك قولك: (مررت بك أنت)، و(رأيتك أنت)، و(انطلقت أنت)» [٧، ٢/٣٨٥]، ثمَّ قال: «واعلم أنَّ هذه الحروف لا تكون وصفًا للمُظهَر، كراهيّة أن يصفوا المُظهر بالمضمر»[٧، ٢/ ٣٨٦]. فيذهب المصنِّف إلى أنَّ حُكم النحويّين غير سيبويه بإسميَّة الضمير فللاضطرار، إذ رأوه يُعامل معاملة الأسماء، ولِما اشتمل عليه من محاسن الاسم، وأنَّ الوجه في القول بحرفيَّته هو دخوله تحت حدّ الحرف – كما تقدَّم في مطلع الرسالة – وعدم صلوحه أن يُخبر به وحده، وممَّن يُنادي بحرفيَّته المنطقيّون في تقسيمهم الرابطة إلى زمانيَّة ومكانيَّة وجعل الرابطة الزمانيَّة مطلق الضمير، والرابطة إنَّما هو معنى آليّ كالحرف.

ويخلص في نهاية مطافه بنتيجة حاصلها: أنَّ القول بحرفيَّة الضمير تفريط، والقول بأعرفيَّته إفراط.

وقبل أن يختم رسالته ذكر واحدة من العجائب ــ في نظره ــ تتعلَّق بشخصٍ يدَّعي أنَّه من أهل فنّ النحو، ادّعى أنَّ الوجه في قولهم بأعرفيَّة الضمير هو كونه لا يوصف ولا يوصف به، فخاطب أولي الأذهان والعقول السليمة مستنكرًا على هذا الشخص دعواه، واصفًا جوابه بأنَّه (هل يرضى بهذا الجواب جاهل فضلًا من أن يرضى به عاقل؟).

وختم ببيان الثمرة في هذا النزاع، وحصرها في أربع فوائد:

١. أنَّه مطلبٌ علميّ.
٢. الاطلاع على بعض الأقوال في المسائل التي اقتضاها المقام.
٣. إذا اشتمل المبتدأ والخبر على الضمير والعلم، فعلى مختاره يكون العلم مبتدأ الضمير خبرًا؛ لأنَّ ما كان مستغرقًا في المعرفيَّة يجب أن يكون هو المبتدأ، وبالعكس على مختاره غيره.
٤. فيه ثمرة فقهيَّة، فلو نذر شخص أن يُعطي درهمًا أو أزيد أو أنقص لمن صنَّف كتابًا في النحو. وقدَّم في ذكره للمعارف أعرفها، مع كون الناذر لا يعرف ما أعرفها، سوى علمه إجمالًا – من جهة السمع – أنَّ منها واحدًا لا بعينه هو أعرفها، فلو قدَّم الضمير في بابها وأعطاه ما نذر به بعد سؤاله وإقرار ذي الكتاب أنَّه قدَّم الأعرف، فعلى رأي المصنّف لم يعدّ بارًّا بنذره، وعلى رأي المشهور عُدَّ بارًّا بالنذر.

وبذلك يختم رسالته بإنهائه الذي ازدان به مصنَّفه: (وبهذه المسألة ختمنا رسالتنا، ليكون ختامها مسك، والحمد لله على التوفيق لإتمامها في الساعة السابعة، من الليلة السابعة من العشر الأواخر من الشهر التاسع، من العام العاشر بعد العشرين من المائة الرابعة، من الألف الثانية من هجرته صلّى اله عليه وآله بقلم مصنّفها الفقير لله والجاني محسن بن محمّد البحرانيّ سامحه الله تعالى وعفى عنه ووالديه والمؤمنين والمؤمنات).

ثمَّ بعد أن أكمل بحثه ذكرَ أبياتًا من الشعر في مكارم الأخلاق وأهميَّة العلم وحشد الهمم للشاعر (عبد الرحيم السودانيّ) و(عبد الكريم) اللذان لم نعثر على ترجمتهما في كتب التراجم والأدب، كما لم نجد هذه الأبيات التي استشهد بها المؤلِّف، ولعلَّ هذين الشاعرين عاشا مغمورين في زمن المؤلِّف، أو أنَّ كتب التراجم والأدب غفلت عن ترجمتهما ونقل دواوينهما، أو أنَّهما ممّن يكتبان الشعر ولا ينشرانه، والله العالم.

٤- الخاتمة

بعد هذ الصحبة الجميلة في رحاب هذا الكتاب وصاحبه، نستطيع اختزال أهمّ النتائج التي توصَّل إليها البحث في النقاط الآتية:

١. تصحيح ما وقعت به الفهارس من تصحيفات وأخطاء مطبعيَّة آلت إلى الاختلاف في اسم الكتاب، ومقدِّمته، ونسبة الكتاب للمؤلِّف، وتاريخ إنهائه، وذلك في ضوء الرجوع إلى نسخة المخطوط الأصل، والمطابقة معها والاستدلال في ضوئها.
٢. الجرأة في الطرح، فقد تبيَّن في ضوء ما طرحه المؤلِّف من إشكالات على كبار النحويِّين وعدم الخوف في إبداء الرأي المخالف والجرأة في إبداء الرأي والدفاع عنه جرأة المؤلِّف في الطرح المخالف والثبات عليه في وقت قد استوى فيه النحو ونضج.
٣. تبيَّن في ضوء المخطوط أنَّ هناك حاشية على كتاب المطوَّل للتفتازانيّ، صرَّح بها المؤلِّف، وهي غير مطبوعة، ولم تذكرها كتب الفهارس الخطيَّة، كما لم نعثر عليها.
٤. أكَّد البحث أنَّ معظم أصول النحو وأحكامه قد وضعت على سمت أصول الفقه ومسائله، وهذا ما أكَّده المصنِّف فنلحظه قد استدلَّ بالمباني الأصوليَّة على بعض الآراء النحويَّة.
٥. امتاز أسلوب المؤلِّف باستدلال علميّ خرج به عن حيّز التقليد، فقد قدَّم موضوعه بتمهيد أكثر من رائع وتفصيل للأقوال ومناقشات بأدلَّة استنهضها في ضوء استقرائه لآراء النحاة والأصوليِّين.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

٥- المصادر

١. طبقات أعلام الشيعة: الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربيّ – بيروت، ط١، ١٤٣٠.
٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريين والكوفيّين: أبو البركات الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنصاريّ (ت ٥٧٧هـ)، نشر: المكتبة العصريَّة ـــ ط١، ١٤٢٤هـ.
٣. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الطهرانيّ،الشيخ آقابزرك (١٣٨٩هـ)، نشر: دار الأضواء ــ بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
٤. الإيضاح في علل النحو: الزجاجيّ، ابو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاونديّ (ت ٣٣٧هـ)،تحقيق: نشر: دار النفائس ـــ بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ.
٥. علل النحو: ابن الورَّاق محمَّد بن عبد الله بن العبَّاس (ت ٣٨١هـ)،تحقيق: محمود جاسم محمَّد درويش، نشر: مكتبة الرشد –الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
٦. والمفصَّل في صنعة الإعراب: الزمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. عليّ بو ملحم، نشر: مكتبة الهلال بيروت،ط١، ١٩٩٣م.

٧. الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، نشر: مكتبة الخانجيّ ، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.
٨. . ملحة الإعراب: الحريريّ، أبو محمَّد القاسم بن عليّ بن محمَّد بن عثمان البصريّ (ت ٥١٦هـ)، نشر: دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ.
٩. ألفيَّة ابن مالك: ابن مالك، جمال الدين، محمَّد بن عبد الله،الطائيّ الجيانيّ، (ت ٦٧٢هـ)، نشر: دار التعاون – بيروت، تاريخ وصول الباحث الى المصدر سنة ٢٠١٩.
١٠. أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك،ابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف،أبو محمَّد (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمَّد البقاعيّ، نشر: دار الفكر–بيروت، ط١، تاريخ وصول الباحث الى المصدر سنة ٢٠١٩.
١١. شرح الرضيّ على الكافية: رضيّ الدين الاستراباذيّ (ت ٦٨٦هـ)،تحقيق: يوسف حسن عمر، نشر: مؤسَّسة الصادق– طهران، ط١، ١٣٩٥هـ.
١٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمَّد (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغنيّ الدقر، نشر: الشركة المتَّحدة للتوزيع – سوريا، تاريخ وصول الباحث الى المصدر سنة ٢٠١٩.
١٣. الأنموذج في النحو: الزمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ)،تحقيق: سامي بن حمد المنصور، ط١، ١٤٢٠هـ.
١٤. شرح المختصر على تلخيص المفتاح للقزوينيّ: سعد الدين التفتازانيّ، مسعود بن عمر بن عبد الله (ت ٧٩٢هـ)، نشر: منشورات إسماعيليَّان– قمّ المقدّسة، ط٦، ١٤٣١هـ.
١٥. المطوَّل شرح على تلخيص المفتاح: سعد الدين التفتازانيّ، مسعود بن عمر بن عبد الله (ت ٧٩٢هـ)، صحّحه وعلَّق عليه: أحمد عزّو عناية، نشر: دار إحياء التراث العربيّ بيروت، ط١، تاريخ وصول الباحث الى المصدر سنة ٢٠١٩.